

اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة تابعت درس إقتراحات القوانين المتعلقة بالانتخابات
النيابية وإقتراحات القوانين المتعلقة بمجلس الشيوخ
الإثنين 05 تشرين الأول 2026



عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة والمكلفة درس إقتراحات قوانين الانتخابات النيابية ومجلس الشيوخ جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 2026/10/5، برئاسة نائب دولة رئيس مجلس النواب الياس بو صعب، وحضور السادة النواب: جورج عطا الله، أحمد الخير، جورج عدوان، هادي أبو الحسن، محمد خواجه، جميل السيد، زياد حواط، غازي زعيتر، أمين شري، بولا يعقوبيان، وضاح الصادق، عدنان طرابلسي، سيزار أبي خليل، قاسم هاشم، مروان حمادة، نعمة افرام، جهاد الصمد، آلان عون، علي حسن خليل، مارك ضو، فيصل الصايغ، ميشال الدويهي، جيمي جبور وفراس حمدان.

كما حضر الجلسة:

- المدير العام للشؤون السياسية في وزارة الداخلية والبلديات: فاتن يونس.

- عن وزارة الخارجية والمغتربين السفير جورج بيطار.

إثر الجلسة، قال، نائب دولة رئيس مجلس النواب، الياس بو صعب:

"إنتهت الجلسة على عكس ما كان متوقع من البعض، خصوصاً بعد ما سمعنا في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الكلام والهجوم على سبب دعوتي للجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة لمناقشة القوانين المدرجة على جدول الأعمال، وهي المتعلقة بقانون الانتخابات".

أضاف: "وللأسف التهم كانت كثيرة والبعض ذهب إلى الشخصنة، وهناك من "تحدث بالشخصي علي وعلى عائلتي"، كمان كان حديث "عن أرناب" تخرج وقوانين للانتخابات لتمرير نظام الأسد وذهبت مخيلتهم إلى البعيد". وقال الرئيس بو صعب متأسفاً: "هذه الطريقة لا تعطي نتيجة وعقد إجتماع اللجنة الفرعية وفق النظام الداخلي لمجلس النواب وهي لجنة فرعية منبثقة من جدول أعمال صوتت عليه اللجان المشتركة للجنة الفرعية التي تألفت من عشرة أشخاص وأوقفت أعمالها في 2025/10/2، لأننا كنا نناقش قانون الانتخابات قبل الانتخابات النيابية وارتأى الزميل جورج عدوان تعليق مشاركته في

اللجنة وعلقت بعدها إجتماعات اللجنة وتأجلت الإنتخابات ولكن هناك لجنة وعلى جدول أعمالها عدة اقتراحات قوانين".

وتابع: "وبعد ان استمعت للنواب الذين تأثر البعض منهم بما سمعوه في الإعلام، سالوا لماذا دعوت لهذه الجلسة هل جاءك إتصال من الخارج؟ لماذا اليوم؟ قلت اننا نقوم بمسؤولياتنا وربما نسينا كنواب ان هذه واجباتنا. نحن لا نسمع إلى اتصالات ولا احد طلب ان نقوم بإجتماع، إنما النظام الداخلي للمجلس يتطلب ذلك إضافة إلى ان البعض طالب بتقصير ولاية الإنتخابات واعترض على تمديدتها في حينها. وربما نستطيع ان نصل إلى مكان نقصر الولاية فعلى أي قانون نجري الإنتخابات فالقانون الحالي فيه ثغرات والكل اتفق في الإجتماع ان هناك ثغرات نريد ان نحلها بإقرار تعديل على القانون. فأين سنناقش اقتراحات الإنتخابات غير في هذه اللجنة".

وأردف: "بعض الزملاء قدموا إقتراحات قوانين تتماشى تماماً مع دستور الطائف ومنها مجلس الشيوخ والأولوية ان نتفق مع بعضنا في اللجنة والجو كان إيجابياً واتفقنا والقرار نحن النواب ناخذه. في القاعة نتكلم بكل انفتاح ونتحمل مسؤوليتنا تجاه الأمة وامام اللبنانيين لنقول لهم أماننا مسؤولية واذا لم نقم بشيء يعني أننا نقصر بعملنا.

ربما نتفق وربما لا. ولكن النقاش ضروري من اليوم وخلاصة الموضوع أنه انتهينا، ان الجميع موافق، ان الحوار والنقاش في هذا الإنفتاح ضروري في مجلس النواب وبين بعضنا البعض. وتبين ان هناك انفتاحاً تاماً وأنا متفقون انه سنناقش هذه القوانين وهذا ما سنستكمله كما اتفقنا انه قبل الجلسة الثانية سنجمع كافة الإقتراحات المتعلقة بتعديل القانون الحالي وندرس هذه الإقتراحات".